



Distr.  
GENERAL

A/39/141  
16 July 1984  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

طلب ادراج بند في جدول الأعمال المؤقت  
للدورة التاسعة والثلاثين

حق الشعوب في السلم

رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة الى الامين العام  
من وزير خارجية جمهورية منغوليا الشعبية

تقترح حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن يدرج في جدول اعمال الدورة التاسعة  
والثلاثين للجمعية العامة بند بعنوان " حق الشعوب في السلم " .  
ارجوان تحيط علما بهذا الاقتراح وان تعمم مشروع الاعلان المرفق عن حق الشعوب  
في السلم مع المذكرة الايضاحية المطلوبة بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة بوصفهما  
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

( توقيع ) م . دوجرسورين  
وزير خارجية جمهورية  
منغوليا الشعبية

## الرفق الأول

### مذكرة إيضاحية

ان واجب الجنس البشري ككل ، اليوم ، هو المحافظة على السلم العالمي . وشعوب العالم مطالبة ، في أرائها لهذا الواجب ، القيام بدور فعال ومهمة من أنبل المهام . ذلك ان تصميمها المستلهم من المبادئ الأخلاقية ومشاركتها الفعالة ينطويان دائما على مغزى سياسي كبير في حل المشاكل المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ومنع خطر الحرب .

ومع تصاعد التوتر الدولي ، تتعرض الحياة الآمنة لشعوب العالم بصورة متزايدة لخطر وقوع كارثة نووية . ولقد ملأ التسليم بهذا الخطر مشاعر الناس ذوى النوايا الحسنة بالتصميم على توحيد جهودهم لاقامة سلم دائم ، وهو الشرط الأساسي لبقاء الجنس البشري وللمحافظة على حضارة العالم ، في هذا العصر النووي . وفي هذه الظروف ، فان من واجب منظماتنا التي يمثل هدفها الرئيسي في المحافظة على السلم الدولي ، أن تؤكد من جديد وتؤيد بعزم حتمية ومشروعية الاجراءات التي تتخذها الشعوب بهدف تفادي اندلاع حرب نووية والمحافظة على السلم من أجل الأجيال الحالية والمقبلة .

ان شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم ، وبعبارة أخرى ، في المحافظة على السلم الدولي . على انه لم يتم حتى الآن تجسيد هذا الحق بصورة قانونية في وثائق دولية بوصفه أساسا سياسيا وقانونيا للاجراءات التي تتخذها الشعوب للمحافظة على السلم في العالم كله . ان منح اعتراف عام لهذا الحق المقدس بتجسيده واعلانه في مقرر خاص لمنظمتنا أمر يتحسنى تماما مع القضية العامة المتمثلة في حفظ السلم .

ان حق الشعوب في السلم يجب أن تضمنه جميع الدول بشكل يمكن الاعتماد عليه . وهناك علاقة عضوية وثيقة بين هذا الحق وبين الالتزامات الدولية للدول المطالبة بأن تعبر عن المصالح الحيوية لشعوبها . ويفرض هذا الحق تبعات على الدول مثل التخلي عن استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والتعاون من أجل انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وقمع الأعمال العدوانية وما الى ذلك . وعلى ذلك ، فان توفير وتعزيز مناخ من الثقة فيما بين الدول وتنفيذ مبادئ التعايش السلمي والتعاون الفعال فيما بينها واتخاذ تدابير لنزع السلاح الشامل والكامل سيكون بمثابة ضمانة قانونية ومادية لهذا الحق .

ان اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لوثيقة مناسبة بشأن البند " حق الشعوب في السلم " وتنفيذها نصا هروحا من شأنه أن يسهم اسهاما كبيرا في الدعم الذي تقدمه منظمنا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق حياة آمنة .

## المرفق الثاني

### اعلان بشأن حق الشعوب في السلم

#### ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد ان الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين ،

وان تعرب عن رغبة جميع الشعوب وأمانها في محو الحرب من حياة النوع البشري ، وقبل أي شيء آخر ، في تفادي وقوع كارثة نووية على النطاق العالمي ،

واقترعا منها بأن الحياة دون حرب هي بمثابة الشرط الدولي الأساسي للرفاهية المادية للبلدان ولتنميتها وتقدمها ولتنفيذ التام لكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية وللحقوق الانسانية الأساسية التي تنادي بها الأمم المتحدة ،

وان تدرك ان اقامة سلم دائم على الأرض ، في العصر النووي ، يمثل الشرط الأولي للمحافظة على الحضارة الانسانية وعلى بقاء النوع البشري ،

وان تسلم بأن المحافظة على حياة هادئة للشعوب هي الواجب الأسمى والمقدس لكل دولة ،

١ — تعلن وتؤكد من جديد ، رسميا ، أن شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم ،

٢ — تعلن رسميا ان المحافظة على حق الشعوب هذا في السلم والتعاون ، وتنفيذه يشكلان التزاما أساسيا على كل دولة ،

٣ — تؤكد أن تنفيذ حق الشعوب في السلم يتطلب من الدول ، ومن جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية بصورة أساسية ، أن توجه سياساتها نحو القضاء على التهديد النووي وأن تسترشد الدول النووية في علاقاتها المتبادلة بقواعد سلوك معينة متفق عليها من أجل تفادي اندلاع حرب نووية ،

٤ — تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تبذل قصارها للمساعدة في تنفيذ هذا الحق الأسمى للشعوب عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة على المستويين الوطني والدولي ،

٥ — وتناشد أيضا جميع الدول أن توفر الضمان القانوني والمادي لهذا الحق عن طريق اتخاذ تدابير عطفية في مجال نزع السلاح والتخلي عن استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .